

المعمول بها في مثل هذه الحالات ، وخاصة احكام معاهدة جنيف لسنة ١٩٤٩ ، التي كانت اسرائيل من بين الدول التي صادقت عليها ، وتتصرف تجاه سكان تلك المناطق من خلال التقيد بتعليمات تلك المعاهدات وأصول القانون الدولي المرعية . ولكن بدلا من ذلك نرى ان اسرائيل قد ادينت أكثر من مرة من قبل منظمات خاصة او دولية ، وخاصة في الامم المتحدة ، بمخالفة احكام معاهدة جنيف وأصول القانون الدولي المتبعة في مثل هذه الحالات ، والتصرف بطريقة اعتباطية في المناطق التي احتلتها ، وبشكل لا يتلاءم ومصلة السكان في تلك المناطق(٤٨) .

ليس من السهل ، بالطبع ، ضمن هذا العرض المختضب لاوضاع السكان العرب اثنائونية في المناطق المحتلة الوقوف بالتفصيل على طبيعة التصرفات والاجراءات التي ميزت النشاط الاسرائيلي في تلك المناطق والوصول الى موقف واضح منها جميعا . ولكن نظرة اجمالية الى الاوامر التي أصدرتها قيادات القوات الاسرائيلية في المناطق المحتلة ، على اصعدة « الحكم ، التشريع ، التعيين والادارة » ، تظهر ان القصد منها لم يكن الالتزام بتنفيذ تعليمات القانون الدولي من جهة ، او مخالفة تلك التعليمات قصدا من جهة أخرى ، كغاية رئيسية قائمة بحد ذاتها ، وان كان الهدف اساسا ادارة تلك المناطق بشكل يتلاءم مع المصالح الاسرائيلية ، ومع مصالح سكانها بالمدى الذي يعتبر ذلك ضروريا للحفاظ على الامن والهدوء في تلك المناطق ، من خلال التجربة الغنية التي مرت بها اسرائيل في مجال معاملة السكان العرب الذين بقوا داخلها بعد ١٩٤٨ ، وبأسلوب قضائي واداري يشبه ذلك الذي اتبعته اسرائيل بالنسبة لادارة شؤونها عند اقامتها . وبعد ذلك .

ان « الاسلوب الاسرائيلي » في الحكم والادارة ، الذي طبق بالنسبة للمناطق المحتلة ، واضح للغاية وذلك من المناشير والاورامر الاولى التي أصدرها قادة الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة . فالتعليمات التي ينص عليها المنشوران رقم ١ و ٢ ، اللذان مر ذكرهما ، بشأن تقلد الجيش الاسرائيلي السلطة وتحديد أنظمة السلطة والقضاء في المناطق المحتلة وأسلوب التنفيذ الضمني الذي أرسيت قواعده في هذين المنشورين ، تشبه الى حد بعيد تلك الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لحظة الاعلان عن قيامها لدعم سلطتها وتحديد أسس النظام والقضاء فيها . ولقد كان أول عمل قامت به اسرائيل عند انشائها، اعلانها عن نفسها دولة مستقلة وبسط نفوذها على المناطق التي احتلتها وقتها، بموجب مستند خاص بذلك ، عرف فيها بعد باسم وثيقة الاستقلال ، وهو التقليد الذي اتبعه الجيش الاسرائيلي سنة ١٩٦٧ باعلانه عن « تقلد زمام الحكم » في المناطق التي احتلتها . كذلك فان التعليمات التي نص عليها المنشور رقم ٢ بشأن « أنظمة السلطة والقضاء » والذي أعلن قادة القوات الاسرائيلية بموجبه استيلاءهم على « صلاحيات الحكم ، التشريع ، التعيين والادارة » في المناطق التي تحتلها قواتهم ، ثم تأكيدهم ان القوانين التي كانت قائمة في المناطق المحتلة عشية دخول القوات الاسرائيلية تظل نافذة المفعول بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع المناشير التي يصدرونها « وبالتغيرات الناجمة عن انشاء حكم جيش الدفاع الاسرائيلي » في تلك المناطق ، متجانسة تماما مع تعليمات أول قانون أصدرته اسرائيل بعد اعلان عن اقامتها، وهو قانون أنظمة السلطة والقضاء لسنة ١٩٤٨(٤٩) . ففي هذا القانون ايضا اعلنت اسرائيل ان صلاحيات التشريع والقضاء والادارة في المناطق التي تسيطر عليها القوات الاسرائيلية او التي قد تحتلها فيما بعد ، تناط بالحكومة الاسرائيلية المؤقتة ، وان القوانين التي كانت قائمة عشية الاعلان عن استقلال اسرائيل تبقى نافذة المفعول ، وبالمدى الذي لم تلغ به تلك القوانين صراحة ، او وجودها لا يتعارض مع حقيقة اقامة اسرائيل ونظامها(٥٠) . وتجدر الإشارة هنا الى